14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الثلاثاء 18 اغسطس 2026 م الموافق 5 ربيع الأول 1448 هـ - العدد 18198 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

زار الجمعية الخيرية لمجموعة هائل سعيد

الفقيه يدشن توزيع عشر عربات خدمية لدعم قطاعي النظافة والمياه في تعز

تعز/ خاص:

دشن مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز، فؤاد الفقيه، أمس، توزيع عشر عربات خدمية «تُك تُك»، مقدمة من مؤسسة شراكة للتنمية الاجتماعية، لصالح صندوق النظافة والتحسين وغرفة الطوارئ بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمدينة تعز.

وجرى التدشين بحضور مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» في تعز، سانتوس، ومدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة نبيل جامل، وعدد من ممثلي الجهات الرسمية والتنفيذية.

وخلال التدشين، أشاد الفقيه بالدور الريادي والفاعل الذي تضطلع به مؤسسة شراكة للتنمية الاجتماعية في مساندة القطاعات الخدمية وتعزيز قدراتها التشغيلية، مؤكدًا أن تقديم عشر عربات خدمية يمثل تدخلا نوعيًا يسهم في دعم جهود النظافة العامة، والاستجابة لاحتياجات الطوارئ المتعلقة بخدمات المياه، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

وأكد الفقيه أهمية توجيه تدخلات منظمات المجتمع المدني نحو الأولويات والاحتياجات الفعلية للقطاعات الخدمية، وتعزيز التنسيق والشراكة مع السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية؛ بما يضمن تحقيق الأثر المستدام والاستفادة المثلى من الموارد والإمكانات المتاحة.

من جانبه، ثمن مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي نبيل جامل تدخل مؤسسة شراكة للتنمية الاجتماعية، مؤكدًا أهمية تكامل الجهود الرسمية والإنسانية لدعم المؤسسات الخدمية ومساعدتها على مواجهة التحديات القائمة.

ويأتي هذا التدخل ضمن المرحلة الثانية من مشروع دعم صندوق النظافة والتحسين، الهادف إلى تعزيز أعمال النظافة في مدينة تعز ودعم قدرات المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في الاستجابة للحالات الطارئة.

حضر التدشين مدير المشاريع بمؤسسة شراكة للتنمية الاجتماعية سعيد العسالي، وممثلون عن السلطة المختصة وممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

كما زار مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة تعز، الأستاذ فؤاد الفقيه، يوم أمس، الجمعية الخيرية لمجموعة هائل سعيد أنعم، للاطلاع على أنشطة المؤسسة وبرامجها الخيرية والتنموية.

وخلال الزيارة بحث الفقيه مع مدير الجمعية جمال النجار أهمية تعزيز التنسيق والشراكة بين مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسة، بما يسهم في توسيع نطاق التدخلات والمشاريع الخيرية والتنموية، وتعزيز أثرها في خدمة المجتمع.

وثمّن الفقيه الدور الفاعل للجمعية الخيرية لمجموعة هائل سعيد أنعم، وما تقدمه من مبادرات وتدخلات تسهم في دعم الفئات المستفيدة وتلبية احتياجات المجتمع، مؤكداً أهمية استمرار التعاون والتنسيق المشترك.

واستمع الفقيه خلال اللقاء إلى شرح من مدير الجمعية جمال النجار حول أبرز التدخلات والمشاريع التي نفذتها المؤسسة خلال الفترة الماضية، وما حققته من نتائج في مختلف المجالات، إلى جانب خططها وبرامجها المستقبلية.

وأكد الفقيه أن المكتب يعمل على تذليل كافة الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمات والمؤسسات، بالتنسيق مع قيادة السلطة المحلية ممثلة بمحافظ المحافظة الأستاذ نبيل شمسان، بما يسهم في تسهيل تنفيذ تدخلاتها وتعزيز دورها في خدمة المجتمع وتحقيق الأهداف التنموية.

إشهار الجمعية السكنية لمنتسبي جامعة لحج

لحج/ عادل قائد:

أشاد رئيس جامعة لحج الدكتور أحمد مهدي فضيل بالمبادرة الجيدة لتأسيس وإشهار الجمعية السكنية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة، مؤكدا دعم قيادة الجامعة للجمعية وتسخير كافة الإمكانيات لإنجاح مشاريعها، لافتا إلى أن الاستقرار السكني لمنتسبي جامعة لحج يعد ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى الأداء الجامعي وتعزيز الانتماء المؤسسي.

وقد ألقى رئيس اللجنة التحضيرية لإشهار الجمعية الدكتور عبد الحكيم العلوي كلمة أوضح فيها أن تأسيس الجمعية يأتي استجابة لحاجة أساسية لدى منتسبي الجامعة، بهدف توفير حلول سكنية مناسبة وتخفيف الأعباء المعيشية عن أعضاء هيئة التدريس والموظفين بما يسهم في استقرارهم وتحسين أدائهم الأكاديمي والإداري.

وأعرب مدير الجمعيات والاتحادات بمكتب الشؤون الاجتماعية ثروت عكاشة عن ارتياحه لسير الاجتماع وإشهار الجمعية وفقا للقوانين واللوائح المتبعة، مؤكدا استعداد المكتب لتقديم كافة التسهيلات والدعم الفني لتمكين الجمعية من تنفيذ مشاريعها الإسكانية.

فيما أوضح رئيس الجمعية الدكتور الهبوب أن الجمعية ستعمل خلال المرحلة القادمة على وضع الخطط لإنشاء مشاريع سكنية وبأسعار مناسبة، وأن الباب مفتوح أمام جميع منتسبي الجامعة للانتساب والمساهمة في إنجاح هذا المشروع.

هذا وقد جرت خلال الاجتماع، الذي أشرف عليه مندوب من مكتب الشؤون الاجتماعية بلحج، المصادقة على النظام الأساسي للجمعية واختيار الهيئة الإدارية وهيئة الرقابة بالتزكية وسط أجواء تفاعلية اتسمت بالحماس والمسؤولية. وتمخض الاجتماع عن انتخاب الدكتور فهمي محمد هزاع رئيسا، إياد محمد راوح أمينا عاما، الدكتور أبوبكر مساعد حسن مديرا ماليا، توحيد قاسم مسؤول العلاقات، وسام راشد ناجي مسؤولا إعلاميا، الدكتور إبراهيم محمد دائرة التأهيل، الدكتورة هدى أحمد محسن المتابعة، وعبد الحكيم علي المتابعة، وفرح محمد علي مسؤولة القطاع النسوي، والدكتور أحمد مهدي يماني لجنة الرقابة.

مركز الملك سلمان للإغاثة

توزيع (1,930) سلة غذائية في مأرب

مأرب / سبأ

ووزّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية 1,930 سلة غذائية في مديرية المدينة بمحافظة مأرب، استفاد منها 13,510 أفراد.

وتأتي هذه المساعدات ضمن المرحلة الثانية من مشروع التدخلات الغذائية الطارئة في اليمن.

المدارس تفتح أبوابها في زمن صعب 2-2

صبري سالم بن شعيب

المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات المجتمعية مطالبة بأن تجعل دعم التعليم من أولوياتها، وأن تعمل على الحد من التسرب، ودعم الطلاب الأكثر احتياجاً، والمساهمة في توفير بيئة تعليمية أفضل.

وحتى المواطنون وأولياء الأمور لهم دور أساسي؛ فمتابعة الأبناء، وتشجيعهم على الدراسة، والتعاون مع المدرسة، وعدم الاستسلام أمام الظروف الصعبة، كلها خطوات قد تنقذ طالباً من التسرب وتعيده إلى مقعده الدراسي.

لنترك الخلافات جانباً عندما يتعلق الأمر بأطفالنا.

قد نختلف سياسياً، وقد تختلف مواقفنا وتوجهاتنا، لكن يجب أن نتفق جميعاً على قضية واحدة لا تحتمل الخلاف:

أطفال اليمن ومستقبلهم.

لا ينبغي أن يكون الطالب ضحية للصراع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ولا ينبغي أن يصبح الفقر سبباً لحرمانه من التعليم.

ولا ينبغي أن تتحول المدرسة إلى مكان يذهب إليه الطالب فقط لأنه مطلوب منه الحضور، بينما تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العملية التعليمية.

نحن بحاجة إلى أن ننظر إلى المدرسة باعتبارها خط الدفاع الأول عن مستقبل الوطن.

فالمعارك تنتهي، والجبهات تهدأ، لكن نتائج التعليم تبقى لعقود طويلة.

جبهة التعليم تحتاج إلى قرار وطني

إذا كانت الدولة تخوض اليوم معركة استعادة مؤسساتها ومواجهة الجماعة الحوثية الانقلابية، فإن معركة بناء الإنسان لا تقل أهمية عن أي معركة أخرى.

فالسلاح قد يحمي الأرض في لحظة، لكن التعليم هو الذي يبني الإنسان القادر على حماية الوطن وإدارته والنهوض به لعقود قادمة.

ولهذا فإن دعم المعلم، وحماية الطالب من التسرب، وتحسين المدارس، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات، ليست قضايا ثانوية يمكن تأجيلها إلى وقت آخر.

إنها قضية أمن قومي ومستقبل وطني.

ومن هنا، فإننا نوجه رسالة واضحة إلى الحكومة ووزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية، وإلى كل المؤسسات والجهات القادرة على المساهمة:

لا تتركوا المدارس وحدها في مواجهة هذه الظروف.

ساندوا المعلم.

ادعموا الطالب.

حافظوا على المدرسة.

افتحوا أبوابها أمام الجميع.

اعملوا على توفير الحد الأدنى من الظروف الملائمة للتعلم، خصوصاً في المناطق الساحلية والمدن التي تشتد فيها الحرارة وتنعدم فيها الكهرباء في كثير من المدارس.

ولا تسمحوا بأن يكون الفقر سبباً في إخراج طفل من المدرسة.

العام الدراسي مسؤولية وطن

إن نجاح العام الدراسي الجديد لن يُقاس فقط بعدد المدارس التي فتحت أبوابها، ولا بعدد الطلاب المسجلين في كشوفاتها، وإنما بقدرتنا على إبقاء هؤلاء الطلاب داخل مدارسهم، وحمايتهم من التسرب، وتوفير الحد الأدنى من التعليم الذي يصنع منهم رجال ونساء المستقبل.

اليوم يجب أن تتكاتف الأيدي:

يد الدولة، ويد المعلم، ويد ولي الأمر، ويد التاجر، ويد المجتمع المدني، ويد كل مواطن يؤمن أن مستقبل اليمن يبدأ من مقعد دراسي.

فإذا أردنا وطناً قوياً، فعلينا أن نبني إنساناً قوياً.

وإذا أردنا جيلاً قادراً على مواجهة التحديات، فعلينا أن نحمي حقه في التعليم.

وإذا كنا نريد أن ننتصر في معركة بناء اليمن، فعلينا ألا نخسر جبهة التعليم.

فالأوطان لا تُبنى بالحديد والنار وحدهما، وإنما تُبنى بالعقول التي تصنعها المدارس، وبالمعلمين الذين يحملون رسالة العلم، وبطلاب اليوم الذين سيكونون قادة اليمن غداً.

فلنجعل من بداية العام الدراسي الجديد بداية لتكاتف وطني حقيقي من أجل التعليم، ومن أجل المعلم، ومن أجل كل طالب يطرق باب المدرسة حاملاً حقيبته وحلمه بمستقبل أفضل.

فلا طالب يجب أن يتسرب، ولا معلم يجب أن يُترك وحيداً، ولا مدرسة يجب أن تُهمل... لأن مستقبل الوطن كله يجلس اليوم على مقاعد الدراسة.

يوميات

متى سيستعيد المواطن حياته؟

يكتبها / نبيل غالب

بعد أكثر من عشر سنوات عاشتها اليمن في مخاض حرب لم تبق أخضر ولا يابسا، بدا واضحاً في لقاء فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي مع قيادات الإعلام الرسمي والمحلي أن البوصلة بدأت تتغير. لم يعد الحديث عن كيفية الصمود فقط، بل عن كيفية البناء. لم تعد الأولوية إدارة تداعيات الحرب، بل إدارة شؤون الدولة.

الرئيس كان صريحاً عندما قال إن الدولة اليوم باتت أكثر قدرة وتماسكاً واستعداداً لحماية مواطنيها ومؤسساتها ومصالحها السيادية. هذا التماسك لم يأت من فراغ، بل نتيجة أربع سنوات من العمل على توحيد القرار السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي، وإعادة ترميم مؤسسات انهارت تحت وطأة الانقلاب والانقسام وتراجع الموارد. فكرة تشكيل مجلس القيادة الرئاسي نفسها كانت اختباراً لإمكانية تحويل مكونات متناثرة إلى جبهة واحدة، واليوم يمكن القول إن هذا الاختبار أثمر جبهات متزامنة من مأرب إلى تعز إلى شبوة والضالع وحجة، بعد أن كانت مأرب تقاتل وحدها في مواجهة المليشيات.

التحول الأكبر الذي أعلنه الرئيس يتعلق بمقاربة السلام والحرب معاً. فتجربة عشر سنوات أثبتت أن الهدنة عند الحوثيين لم تكن سوى استراحة محارب لإعادة بناء القدرات والعودة إلى الحرب. لذلك جاء التأكيد واضحاً: لا هدنة جديدة تعيد إنتاج التجارب السابقة، ولا عمل للمليشيات دون ردع متكامل. هذا الموقف يستند إلى واقعين، الأول داخلي يتمثل في وجود قوات مسلحة تخضع لغرفة عمليات واحدة وقيادة موحدة، والثاني خارجي يتمثل في تحول جوهري في السردية الدولية. لم يعد السؤال العالمي هو كيف نستوعب الحوثيين بالحوافز والتسويات، بل كيف نحمي الدولة اليمنية وكيف نحمي المنطقة والممرات المائية من تهديد مشروع مرتبط بإيران. تصنيف واشنطن للمليشيات كجماعة إرهابية وإدراج شبكاتها المالية على قوائم العقوبات لم يكن إلا ترجمة لهذا التحول الذي خاضت الدولة معركة دبلوماسية طويلة من أجله.

لكن المعركة الحقيقية القادمة ليست في الجبهات فقط، بل في الاقتصاد وفي حياة الناس. استهداف المنشآت النفطية في أكتوبر 2022 كلف الدولة 70 بالمئة من مواردها وأكثر من 40 مليون دولار أضراراً. ورغم ذلك تتحدث الحكومة اليوم عن إعادة تصدير النفط كقرار سيادي، وعن مضاعفة الإيرادات غير النفطية بنسبة 100 بالمئة، وعن أمل في الوفاء بفاتورة الرواتب من الموارد الداخلية بنهاية العام. هذا الحديث يعني شيئاً واحداً: استعادة السيادة على المال العام. كما أن التزام الدولة بدفع رواتب موظفي مناطق سيطرة المليشيات وفق كشوفات 2014 فور تأمين الموارد، هو إعلان أن المعركة ليست ضد مواطن ولا منطقة ولا قبيلة، بل من أجل مواطن يحصل على راتبه وخدمته دون جبايات تمول الحرب.

وفي ملف معقد مثل القضية الجنوبية، كان الخطاب متزناً وحاسماً في آن. وصفها الرئيس بأنها قضية سياسية عادلة نتجت عن مظالم تراكمت لعقود، وجدد الالتزام بمخرجات الحوار الجنوبي-الجنوبي الذي تستضيفه السعودية، مع التأكيد أن استعادة مؤسسات الدولة لا تعني العودة إلى ما قبل الحرب أو إعادة إنتاج المركزية. وفي حضرموت كان الرد أوضح: المحافظة ليست بئر نفط فقط، بل تاريخ وثقل اقتصادي وموقع استراتيجي، ولها الحق في حصتها من الموارد، لكن ضمن مبادئ الحوكمة والشفافية حتى تتحول إلى قاطرة للتنمية واللامركزية.

الرسائل التي ختم بها الرئيس اللقاء كانت موجهة إلى الجميع. لليمنيين: لا تفقدوا الثقة بالدولة التي صمدت رغم الانقلاب والإرهاب والانهيار. للقوات المسلحة: دماء الشهداء أمانة، وقوتكم ليست بالسلاح فقط بل بالقيم التي تحملونها. للمجتمع الدولي: ساعدونا على إنهاء الحرب لا على إدارتها إلى ما لا نهاية، فالسلام لا يقوم على تقاسم السيادة بين دولة ومليشيات. وللحوثيين: الفرصة ما زالت متاحة لإلقاء السلاح والعودة إلى الحياة السياسية والتنافس عبر صناديق الاقتراع.

خلاصة القول، إن اليمن انتقل من مرحلة الدفاع عن الوجود إلى مرحلة الدفاع عن الدولة. من إدارة الأزمة إلى محاولة بنائها. التماسك السياسي والعسكري اليوم موجود، والسردية الدولية تغيرت، والإرادة الاقتصادية بدأت تتشكل. لكن الاختبار الأصعب لم يبدأ بعد. الاختبار هو أن يرى المواطن في عدن وتعز ومأرب وحضرموت أثر هذا التماسك في راتب منتظم، وكهرباء مستمرة، وخدمة تصل، وأمن يحمي. عندها فقط يمكن القول إننا فعلاً انتقلنا من إدارة الحرب... إلى بناء الدولة.

للتأمل:

بعد عقد كامل من الحرب، لم يعد المطلوب من الدولة أن تبرر وجودها فقط، بل أن تثبت جدواها.

الخطاب السياسي اليوم موحد، والجبهات العسكرية متزامنة، والسردية الدولية تغيرت. كلها مكاسب حقيقية كان يحلم بها اليمنيون قبل 4 سنوات.

لكن "بناء الدولة" لا يقاس بالمذكرات ولا بالتصريحات. يقاس بلقمة عيش، وبفاتورة كهرباء، وبمرتب ينزل في وقته، وبأمن يمشي مع المواطن في الشارع.

السؤال الذي سيحكم على هذه المرحلة ليس: هل استعدنا القرار؟

السؤال هو: "متى سيستعيد المواطن حياته؟"

حينها فقط سنعرف إن كنا فعلاً خرجنا من "إدارة الحرب"... إلى "بناء الدولة".